

## حول نظام المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها ندوة تحسيسية بالرباط لفائدة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الإستئناف



انطلقت بالرباط ندوة تحسيسية لفائدة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف العادية، حول نظام المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها.

وفي كلمة بالمناسبة، قال الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، مصطفى فارس، إن المحكمة الجنائية الدولية تعد اليوم من بين أهم المكتسبات التي حققتها الحركة الحقوقية العالمية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وإرساء القيم الكونية لمبادئ حقوق الإنسان والعدالة، بعدما عرفت الإنسانية العديد من الماسي والانتهاكات الجسيمة للقوانين وللأعراف الدولية.

وأكد فارس أن المملكة عبرت بكل وضوح وفي محطات متعددة، عن خيارها الاستراتيجي وديناميتها الإصلاحية الكبرى الجادة التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ترسيخ الحقوق والحريات ومكافحة الإفلات من العقاب.

وأضاف أن أبواب السلطة القضائية بالمملكة مفتوحة أمام كل المبادرات التي تخدم قضايا العدالة عبر العالم، وتكرس القيم المشتركة «التي نؤمن بها وندافع عنها جميعا بكل تجرد ونزاهة وإنسانية». من جهته، أكد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، مصطفى الرميد، أن نظام روما الأساسي المتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية يحتل مكانة خاصة في منظومتنا القانونية الدولية لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، بفضل ما يرمي إليه من غايات نبيلة تهدف إلى الحماية من الجرائم والانتهاكات الخطيرة وتكريس مبدأ عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

وأبرز أن المملكة كانت من بين الدول التي رحبت باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بالنظر لكونه يؤسس لمرحلة جديدة في تطور القانون الدولي والمحكمة الدولية، بما يمكن من تحقيق حماية دولية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأضاف الوزير أن الدول مدعوة اليوم إلى حظر وتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم التي تختص المحكمة الجنائية الدولية بها وتعزيز التدابير الكفيلة بمكافحة الإفلات من العقاب، وذلك من خلال وضع تشريعات وطنية ضامنة للحقوق والحريات وآليات مؤسساتية حامية وبيئة اجتماعية حاضنة لها.

بدوره، اعتبر وزير العدل، محمد أوجار، أن هذه الندوة التحسيسية تعد مبادرة إيجابية لرئاسة النيابة العامة لتأكيد انفتاح المملكة المغربية والجسم القضائي الوطني على العدالة الدولية في سياق تجسيد استراتيجية جلالته الملك محمد السادس وانخراط المغرب في المنظومة الأممية، خاصة المنظومة الحقوقية.

وأكد أن المغرب ساهم بحماس وإيجابية في الجهود الأممية لمواجهة والقضاء على الإفلات من العقاب، مبرزا أن المغرب تقدم في هذا السياق، حيث تم التنصيص على الإرادة السياسية للمملكة من خلال عدد من المقتضيات المتضمنة في دستور 2011، وبعد أن شدد على ضرورة إيلاء العدالة الجنائية العناية الخاصة لكل ما يتعلق بالجرائم الممارسة ضد الأبرياء، خاصة الأطفال والنساء والمدننين، سجل المسؤول الحكومي أن المغرب يدعم هذا المسعى الدولي ويتعاون بإيجابية، مؤكدا في الوقت نفسه على أن هذا التعاون ينطلق من كل ما يقتضيه اعتبار السيادة الوطنية ومصالح المملكة، ومضيفا في هذا السياق، أن المغرب نجح في إيجاد التوازن الضروري بما يقتضيه الحرص والدفاع على السيادة الوطنية والانخراط في جهود المنظومة الأممية لإقرار وإقامة العدالة الجنائية الدولية.

من جانبه، قال الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، محمد عبد النابوي، إن تأسيس المحكمة الجنائية الدولية كان نتوجها لجهود متعاقبة للمجتمع الدولي، من أجل إرساء نظام قضائي فعال لمحكمة أكثر الجرائم بشاعة بالنسبة للإنسانية. وأكد أن جهود المجتمع الدولي تواصلت في اتجاه تجسيد نظام دائم للعدالة الجنائية الدولية، باعتماد اتفاقية وقاية ومنع جرائم الإبادة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 واتفاقيات جنيف الأربع سنة 1949، مشيرا إلى أن المملكة ساهمت في المفاوضات التي قادت إلى إعداد مشروع نظام روما حول المحكمة الجنائية الدولية، ووقعت على هذا النظام في 20 شتنبر 2000 دون التصديق عليه. وأبرز في هذا الصدد أن اهتمام المملكة زاد، منذ ذلك التاريخ، بملاءمة قوانينها مع مقتضيات القانون الدولي الإنساني، ومن بينها تجريم جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتي تشكل بالإضافة إلى جريمة العدوان، مناط اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

## لدول «حوار 5 زائد 5» الأخ أمزازي يشارك بروما في المؤتمر الوزاري للبحث و الابتكار والتعليم العالي

شارك وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الأخ سعيد أمزازي، أول أمس، بروما، في المؤتمر الوزاري الرابع للبحث و الابتكار والتعليم العالي لدول «حوار 5 زائد 5»، الذي يهدف إلى إرساء آليات جديدة للتعاون والتنسيق المحكم بين مختلف البلدان العشرة للحوض المتوسطي.

وتوخى هذا الحدث المنظم من قبل جمهورية إيطاليا، التي تتراأس الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري «حوار 5 زائد 5»، توطيد تعاون وثيق ومنظم بين بلدان صفتي جنوب وشمال المتوسط في مجال البحث و الابتكار والتعليم العالي، من أجل رفع التحديات المشتركة والمتمثلة أساسا، في تطوير التكنولوجيا الرقمية و بلوغ الحكامة الاقتصادية وتقليص معدل البطالة ومحاربة التغيرات المناخية.

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي المغربي مباحثات مع عدد من نظرائه ببلدان «حوار 5 زائد 5». وهكذا، عقد المسؤول المغربي لقاء مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الموريتاني سيدي سالم محمد العبد ووزير التعليم والجامعات و البحث الإيطالي ماركو بوسيتي، إلى جانب لقاءات مماثلة مع كل من وزير العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي البرتغالي مانويل إيتور و وزير الابتكار والتعليم العالي الإسباني بيدرو دوكي ومديرة التعاون الدولي في المفوضية الأوروبية ماريا كرسيتينا روسو.

وقد همت هذه المباحثات تكوين تقنيين، خاصة في مجالي الفلاحة والسياحة ودكاترة متخصصين في الهندسة المعمارية، إضافة إلى تشكيل لجن مشتركة لإبرام اتفاقيات إطار بين المغرب وهذه الدول واقتراح طلبات عروض في مشاريع البحث العلمي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتيسير حركية و تنقل الطلبة في الحوض المتوسطي و التاطير المشترك لأبحاث الدكتوراه.

وفي ختام المؤتمر الوزاري الرابع للبحث و الابتكار والتعليم العالي لدول «حوار 5 زائد 5»، الذي ستترأس موريتانيا دورته القادمة، تم توقيع «إعلان روما» الذي أوصى بتقوية الشراكة والتعاون التكنولوجي والعلمي بين البلدان الأعضاء و خلق فرص عمل جديدة وتوفير تعليم عالي ذات جودة، و إيلاء اهتمام خاص للشباب.

ويشكل حوار خمسة زائد خمسة منتدى جهويا للبلدان العشرة للحوض المتوسطي، الذي تشارك فيه منذ إنشائه، خمسة من شمال المتوسط (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، مالطة) وخمسة من جنوبه (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا).



الفضاء لجعل المنطقة المتوسطية واحة وسلم والرفاه والنمو، معتبرين أن «العمل الذي تقوم به المؤسسات التقليدية لم يعد كافيا» لبلوغ الأهداف المنشودة. وأبرزوا، خلال هذا اللقاء، الذي حضره بالخصوص، ممثلو اتحاد المغرب العلمي جماعي عابر للحدود، مبرزا أهمية والاتحاد الأوروبي، الدور الهام الذي أصبحت تضطلع به الجامعات في تطوير فضاء علمي متوسطي مشترك يقوم على التكنولوجيا الرقمية والحكامة الجيدة والاقتصاد الأزرق.

وعلى هامش هذا المؤتمر، أجرى

مشروع مشترك لتمويل البحث العلمي في مجالات ذات الاهتمام مشترك. وأكد أن بناء مستقبل جامعي متوسطي مشترك ومتضامن يتطلب حركية و تنقل الطلبة والمدرسين والباحثين بين صفتي المتوسط من أجل بروز وعي علمي جماعي عابر للحدود، مبرزا أهمية تكثيف المبادرات وتوفير منح لطلبة سلك الدكتوراه لتسهيل انسيابية تنقلهم من جانبهم، شدد باقي وزراء التعليم العالي ببلدان 5 زائد 5 على ضرورة الالتزام بابتكار آليات جديدة للتعاون في مجال التحول الرقمي وتكنولوجيا

قال الأخ أمزازي في كلمة بالمناسبة إن دول وسكان صفتي المتوسط يتقاسمون نفس التحديات والتي تتجلى بالخصوص، في الهجرة جنوب - شمال و انعدام الاستقرار وتنامي النزاعات السياسية ثم شح المياه وتحقق الأمن الغذائي، مشددا على ضرورة إقامة شراكات مكثفة في مجال البحث العلمي لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات. وقال الوزير إن «هدفنا هو الانتقال من منطق التعاون إلى منطق شراكة متساوية يتقاسم ثمارها بلدان صفتي المتوسط، مشيرا إلى أن دول الجنوب تأمل في أن تنخرط بشكل أكبر في البرامج الخاصة بالفضاء المتوسطي. وأبرز أن المغرب، الواعي جدا بالرهانات الكبرى للتعاون الأورو متوسطي وفاقته المستقبلية، كان أول بلد في صفة الجنوب يستفيد من وضعية الشراكة المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي في 2008. كما يتمتع المغرب حاليا، بضيف الأخ أمزازي، بوضع متميز في مجال الشراكة مع أوروبا في إطار العلاقات الثنائية والسياسة الإقليمية الأورو -متوسطية، التي تعكسها العديد من الاتفاقيات المبرمة وانخراطه الفاعل في البرامج الأوروبية الكبرى للبحث، من قبيل برنامج «إيراسموس» للتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الأوروبية وبرنامج «بريما» الأوروبي لدعم الابتكار في مجال الأمن الغذائي والمائي وبرنامج «تيمبوس» للتعاون الدولي بين الجامعات. وأشار إلى أن المغرب ومالطا اقترحا إحداث شبكة اتصال وطنية من أجل تشجيع الباحثين المنتمين لبلدان «حوار خمسة زائد خمسة» على المشاركة بفعالية في طلبات عروض المشاريع المتعلقة بالبرامج الأوروبية. وقال الوزير «اغتنم هذه المناسبة لدعوة بلدان خمسة زائد خمسة من أجل برمجة

## في بلاغ للمكتب الوطني للسكك الحديدية

# تنظيم الدورة التكوينية الإفريقية السابعة حول السلامة السككية بالرباط

الحديدية بإفريقيا: أفق 2040». وأشار المصدر إلى أن هذه الإستراتيجية الجديدة تولى اهتماما خاصا ل «تكوين العنصر البشري» من خلال مجموعة من الإجراءات المتعلقة ب«السلامة» التي تشكل الحجر الأساس في المجال السككي. وأكد أنه، في إطار السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الهادفة إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، يقوم المكتب الوطني للسكك الحديدية بمضاعفة مبادراته من أجل اقتسام تجاربه وخبراته مع الشبكات الإفريقية. وذكر المصدر ذاته أنه، خلال الخمس سنوات الماضية، انصب هذا التعاون على تنظيم 14 مؤتمرا/ندوة حول المواضيع الراهنة التي شهدت تعبئة 170 خبيرا ومشاركة حوالي ألفي مسؤول وصناع قرار أفارقة وتنظيم 10 دورات تكوينية حول الأمن والسلامة السككية وكذا صيانة السكك الحديدية، مشيرا إلى أنه استفاد من هذه الدورات حوالي 240 مشاركا بتأطير من حوالي 120 خبيرا. وأضاف أنه تم أيضا تنظيم حوالي 30 زيارة للتكوين وتقسام الممارسات الجيدة لفائدة مختلف الوفود الإفريقية وأنجاز دراسات مستقبليتين. وتهدف هذه الإجراءات العملية إلى دعم شبكات السكك الحديدية الإفريقية في عمليات التأهيل والتطوير بغية النهوض بقطاع النقل السككي الإفريقي.



خبراء مغاربة، فضلا عن تنظيم ندوات خاصة بزيارات تقنية للمواقع السككية عبر شبكة السكك الحديدية المغربية. وأضاف المصدر أن هذه الدورة، التي تندرج في إطار تفعيل مخطط عمل 2019 للاتحاد الدولي للسكك الحديدية - منطقة إفريقيا التي يرأسها المغرب، تأتي في إطار الإستراتيجية الجديدة «تنشيط السكك

أوضح بلاغ للمكتب الوطني للسكك الحديدية أن المشاركين في هذه الدورة، القادمين من الجزائر وبوركينا فاسو والكاميرون واليابون وساحل العاج ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتونس، إلى جانب نظرائهم المغاربة، سيتابعون برنامجا غنيا ومتنوعا يتكون من دروس نظرية مدعومة بدراسات ميدانية، يؤطرها

يحتضن مركز التدريب التابع للمكتب الوطني للسكك الحديدية بالرباط، خلال الفترة ما بين 10 و 21 يونيو، الدورة التكوينية الإفريقية السابعة حول السلامة السككية، المنظمة لفائدة حوالي ثلاثين مسؤولا بالشبكات الإفريقية للسكك الحديدية، تحت شعار «السلامة في قطاع السكك الحديدية، أولى الأولويات».